جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كليــة القانون

قسـم الشريعة والقانون

المماطلة في سداد الديون لدى المصارف الإسلامية وعلاجها

إعداد الطالب: جمعة محمد عبد السلام المغيربي

إشراف الدكتور: عبد الرحمن حسن المختار

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

(2020م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بتاريخ 2020/02/01م

الموافق 07/جمادى الآخر/1441هـ قسم الشريعة والقانون كلية القانون جامعة الزاوية

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة المطل المحرم، معناه، وأحكامه، في قالب فقهي شرعي اجتماعي، يعنى بظاهرة أبتلي بها الواقع المعاصر، فتكشف عن أسبابها وأضرارها.

وتبين أن غياب التقوى وضعف الإيمان من أهم أسباب المطل المحرم، وأن هذا النوع من المطل المحرم، وبخاصه في العمل المصرفي الإسلامي، يؤدي إلى خسارة عظيمة، وإلى زوال الثقة بين الناس.

توضح الدراسة، أن أوصاف سيئة نادرة الاجتماع قد اجتمعت في المماطل وفي المطل المحرم.

كما تناولت هذه الدراسة مفهوم المماطلة، والتفريق بين المطل المحرم وغيره حيث يظهر من التعريفات الفقهية، أن المطل المحرم هو التسويف بأداء الحق الذي حان موعد أدائه مع القدرة على الأداء، وعليه فلا يعد مطل الفقير حراماً، ولا مطل من لم يجب عليه الأداء لعدم حلول الأجل، أو عدم القدرة على الأداء من ذهول عقل، أو غيبة مال أو غير ذلك من ظروف طارئة لاعتبارات شرعية.

وأن البحث قد تناول الضمانات التي تتخذها المصارف لمنع المماطلة قبل وأثناء التعاقد من ضمانات احتياطية تسبق التعاقد.

كما تناول موضوع معالجة المماطلة بعد وقوعها، من حيث التعويض عن الضرر المترتب على المماطلة وفي هذا خلاف بين الفقهاء المعاصرين بين مجيز وممانع لذلك التعويض، من حيث الضرر الفعلي، وكذلك الغرامة والشرط الجزائي، وقد يرتب ذلك أن حل مشكلة المماطل القادر على الإيفاء برد ما عليه من الدين ومثله معه ليتصرف فيه الدائن لمدة مطله، فهذا الأخير نوع من العقوبة مضافة إلى عقوبته للدائن بالمطل.

Summary:

This study aims to study the taboo, meaning, and its provisions, in the form of legal jurisprudence social, concerned with a phenomenon plagued by contemporary reality, revealing its causes and damages. The study shows, what the jurisprudence decided to differentiate between the taboo and non-mahram Valmahram is a view of the right must be performed with the ability to. The lack of piety and weak faith have proved to be the most important reason for the haraam view, and this kind of haraam view, especially in Islamic banking, leads to great loss and the loss of trust among people. The study shows, that rare bad descriptions of the meeting have met in the procrastinator and the taboo.

This study also deals with the concept of procrastination, where it emerges from the jurisprudential definitions, that the view is prohibited to procrastinate the performance of the right that is due to perform with the ability to perform, and therefore the view of the poor is not haraam, and the view of those who did not have to perform for lack of term, or inability On the performance of mind distraught, or the absence of money. Or other emergency circumstances are legitimate considerations.

And that the research has addressed. Safeguards taken by banks to prevent procrastination before and during contracting from pre-contractual collateral.

It also dealt with the issue of procrastination after the fact, in terms of compensation for the damage caused by the procrastination and in this dispute between contemporary jurisprudence between the author and the objector of that compensation, in terms of the actual damage, as well as the fine and the penalty clause. What the debt and the like with him to act in the creditor for a long period, the latter a kind of punishment in addition to his punishment to the creditor in question.

مقدمــة

الحمد الله رب العلمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن الناظر إلى عنوان الدراسة لا بد له من أن يتلمس مدى الحاجة إلى معرفة طبيعة المماطلة وحكمها الشرعي وما يتعلق بذلك من شأن في القانون الوضعي، فهذه المسألة تعد من المسائل التي عمت بها البلوى وقد شاع بين الناس التعامل على أساسها، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين.

فإن من أهم أولويات ما يجب على هؤلاء جميعاً معرفته حقيقة الحكم الشرعي لمسألة المماطلة وذلك من خلال تأصيلها والإحاطة بمضامينها، لإمكانية التوصل لمعرفة ما تعتريها من أحكام في ضوء الكتاب والسنة، وما يليهما من مصاد تبعية، حتى تكون التصرفات والتعاملات بهذا النوع متوافقة مع الحكم الشرعي، ليتحقق الالتزام بأوامر الله واجتناب نواهيه، فيكون الكسبُ حلالاً طيِّبا.

- **أهمية الموضوع:**

يبدو للباحث أن أهمية هذا الموضوع تنطلق من خلال التساؤلات التي تضمنتها إشكالية الموضوع لتقديم الحلول والبدائل الشرعية العملية المتصلة بمسألة المماطلة، وبخاصة ما تتعامل بها بعض المؤسسات المالية في البلاد الإسلامية، ناهيك عما يتعامل به الأفراد أيضاً، وبخاصة ما يتعلق بغرامة التأخير، وتعويض الدائن عن أضرار قد تلحق به نتيجة المماطلة.

لا شك أن هذا يحتاج إلى بيان ما حوته الشريعة من أحكام وما وضعته من تدابير وضمانات عملية عديدة؛ لحفظ أموال الدائنين من مماطلة المدينين العابثين بالديون المستحقة

عليهم، حتى يتم تجنب التعامل بما يخالف الشرع وما يترتب عن ذلك من أضرار ومفاسد وتبِعات ربوية متنوعة حرمها الإسلام جميعاً، وحرمتها بعض الشرائع الوضعية.

ولعل اللافت إلى مدى حيوية الشريعة الإسلامية ومرونتها، بل وصلاحيتها للتعامل مع معطيات كل عصر وفي كل مكان، يظهر في مدى قدرة هذه الشريعة السمحاء على إيجاد الحلول العملية المناسبة لكل جديد، من غير حرج أو خروج على أصولها وثوابتها.

• أسباب الاختيار:

يرجع سبب اختيار هذا الموضوع، إلى عدة أسباب، منها:

1- معرفة الحكم الشرعي لكثير من القضايا والنوازل المعاصرة، وهذا ما دفعني بالأساس أن أكون من ضمن طلاب قسم الشريعة الإسلامية؛ لدراسة الكثير من القضايا التي تمس الواقع المعيش عن قرب، ومعرفة الأسس والضوابط التي تحكم كثيراً من القضايا عن قرب وما يتعلق بذلك من إدراك وإلمام بالأسس والضوابط التي تحكم هذه المسألة.

2- ومما دفعني بشكل عام ما كان يدور من حوارات ومناقشات داخل قاعة الدرس مع الأستاذة، وبخاصة أستاذ مناهج البحث العلمي، فقد طرح علينا عدة مواضيع تحوي إشكالات تحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي وبخاصة أن واقعها المادي والمعنوي متطور ومتغير، فدار بخلدي ضرورة تحسس مضامين هذه المسألة ومعرفة ما تعلق بها من أحكام ورد بعض منها في دراسات سابقة.

لذا وقع اختياري على هذا الموضوع وأن أخوض في مضامينه وما يتعلق به من أحكام شرعية وقانونية.

• إشكاليـة البحث:

إن إشكالية هذا البحث تدور حول واقعة المماطلة ومدى إسقاط الحكم الشرعي المناسب على هذه الواقعة، فمن هذه التساؤلات التي سيجيب البحث عليها من خلال دراسة هذا الموضوع:

1- معرفة مفهوم المماطلة وما هو الوصف المناسب لها؟.

2- ما نوع العقود المنشئة لها؟.

3- ما الأسباب الرئيسة وراء حدوث المماطلة في المصارف الإسلامية والطرق الناجعة في معالجتها؟.

4- ما الأحكام الفقهية والقانونية التي تنظم هذه المسألة للحد منها؟.

5- ما مدى شرعية الطرق التي تتبعها المصارف الإسلامية في معالجة مماطلة الديون؟.

- **أهداف الموضوع:**

ما يهدف إليه الباحث من دراسة هذا الموضوع تحقيق جملة من الأهداف، ومنها:

1- التعرف على مسألة المماطلة، ومحاولة الإحاطة بطبيعتها وتداعياتها.

2- معرفة أحكام المماطلة في الدين وأسبابها وأقسامها وما يعتريها من مفاسد.

3- التعرف على الأسباب الرئيسة وراء حدوث المماطلة في المؤسسات المالية وبخاصة المصارف الإسلامية.

4-دراسة وتحليل إشكاليات المماطلة وطرق معالجة مسألة الديون من خلال أحكامها الفقهية، ومدى نجاعة ما يمكن التوصل إليه من الحلول على صعيد الأشخاص المعنوية والطبيعية، ومعرفة مدى تأثيرها ومحاولة التقليل منها في المصارف الإسلامية.

- **حدود الدراسة:**

سوف يتعرض الباحث لعدة مسائل يرى تعلقها بموضوع المماطلة ومنها:

1- الضمانات التي تتخذها المصارف الإسلامية لمنع المماطلة.

2- التعويض عن الأضرار المترتبة على المماطلة في الديون المصرفية،

3- حكم الغرامة على المدين المماطل في أداء الدين. (وقد استبعد الباحث ما ليس له علاقة مباشرة بالموضوع)

4- تم التركيز على أهم الطرق المتبعة لدى المصارف الإسلامية في معالجة المماطلة قبل وقوعها وبعد وقوعها.

- **الدراسات السابقة:**

هناك بعض الكتابات التي تناولت بعضاً من المسائل المتعلقة بموضوع المماطلة في ثنايا مؤلفات عديدة، منها:

1- كتاب: دراسات في أصول المداينات في الفقه الإسلامي، للأستاذ الدكتور نزيه حماد، نشرته دار الفاروق بالطائف عام 1411هـ.

2- مقال بعنوان: جواز إلزام المدين المماطل بالتعويض للدائن، للشيخ مصطفى الزرقاء رحمه الله، نشر في ص 13 من العدد الثاني، من المجلد 3، من: مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، الصادرة عن المصرف الإسلامي للتنمية بجدة عام 1417هـ.

3- مقال بعنوان تعليق حول جواز إلزام المدين المماطل بتعويض الدائن، للشيخ عبد الله بن بيه، نشر في ص 47 من عدد المجلة المذكورة آنفاً.

4- مقال بعنوان: " تعليق حول جواز إلزام المدين المماطل بتعويض الدائن، للدكتور حسن عبد الله الأمين، نشر في ص 43 من العدد آنف الذكر.

5- مقال بعنوان: تعليق على مقال الغنيّ المماطل، هل يجوز إلزامه بتعويض دائنة للدكتور رفيق المصري، نشر في ص 69 من العدد آنف الذكر.

6- اقتراحات الدكاترة: محمد القري، ومحمد أنس الزرقاء ومحمد نجاة الله صديقي، حول جواز إلزام المدين المماطل بتعويض الدائن، نشرت في ص 27 من العدد آنف الذكر.

7- مقال بعنوان: عرض لبعض مشكلات المصارف الإسلامية، للدكتور محمد القري، نشر في ص 679 من العدد 8، من الجزء 3، من مجلة مجمع الفقه الإسلامي.

ولم يقع بين يدي كتاب أو مؤلَّف خاص، أو دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع برمته أو انفردت بدراسته كاملاً به، وإنما كانت هذه الدراسات ذات طابع عام تناولت بعض جزئياته، ومنها ما جاء في مقالات صغيرة، وردود، وتعليقات، توقفت عند بعض أطرافه، فلم تكن دراسة شاملة لهذا الموضوع.

- **الصعوبات التي واجهت الباحث:**

- قلة المصادر والمراجع التي عالجت الموضوع نفسه.

- قضايا تتعلق بالشأن العام للبلد، كالحروب والمنازعات المسلحة، كما أن بعد المسافة بين موطن إقامتي وموضع الدراسة كان له أثر.

- **منهج الدراسة**

اعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك من خلال جمع الأقوال الفقهية وغيرها من مصادرها المعتمدة، وتتبع أدلتها من الكتاب والسنة، وأقوال العلماء والفقهاء في ذلك.

وقد تطلَّب البحث الفقهي في هذا الموضوع، الرجوع أيضاً إلى مظانها في كتب التفسير، والحديث، والأصول، والقواعد الفقهية، واللغة، وإلى ما كُتب في المعاملات المالية المعاصرة من مؤلفات ومقالات وتعليقات وردود، لها صلة بالموضوع، حتى تعم الفائدة المرجوة من هذه الدراسة.

- **الخطة المتبعة في الدراسة**

جاءت خطة هذا البحث بعد هذه المقدمة مكونة من استهلال وفصلين وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: مماطلة الديون في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: الديون في المصارف الإسلامية ويحوي مطلبين

المطلب الأول: مفهوم الدين ونوعه، ويحوي فرعين

الفرع الأول: مفهوم الدين

الفرع الثاني: أنواع الديون خصائصها.

المطلب الثاني: أسباب نشأة الديون، ويحوي فرعين

الفرع الأول: أسباب تعلق الديون بالذمة

الفرع الثاني: أسباب الديون في المصارف الإسلامية

المبحث الثاني: مماطلة الديون وأحكامها واثارها، ويحوي مطلبين

المطلب الأول: ماهية المماطلة وأنواعها، ويحوي فرعين

الفرع الأول: مفهوم المماطلة

الفرع الثاني: أنواع المطل وخصائصه.

المطلب الثاني: أسباب المماطلة وآثارها، ويحوي فرعين

الفرع الأول: أسباب المماطلة

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على المماطلة.

الفصل الثاني: معالجة مماطلة في سداد الديون لدى المصارف الإسلامية وأحكامها

المبحث الأول: التدابير الاحترازية قبل وقوع المماطلة وأحكامها:

المطلب الأول: التدابير الاحترازية التي اتخذتها المصارف الإسلامية في مرحلة التعاقد ويدرس في فرعين.

الفرع الأول: ضمانات احتياطية تسبق التعقد.

الفرع الثاني: ضمانات أثناء التعاقد عن طريق اشتراطات في العقد.

المطلب الثاني: الضمانات العينية والشخصية.

الفرع الأول: الرهن كضمان مصرفي.

الفرع الثاني: الكفالة كضمان مصرفي.

المبحث الثاني: معالجة المماطلة بعد وقوعها وأحكامها وذلك في مطلبين.

المطلب الأول: الأضرار الناتجة عن المماطلة في الديون.

الفرع الأول: الضرر الحقيقي المادي أو الفعلي.

الفرع الثاني: الضرر الأدبي الناتج عن المماطلة.

المطلب الثاني: الغرامات المالية وحكمها.

الفرع الأول: عقوبة الغرامة في المماطلة.

الفرع الثاني: عقوبة المماطل بالمال تعويضاً للدائن.

الخاتمة.

المصادر والمراجع.

المحتويات.

المصادر والمراجع[1]

أولا: القران الكريم: برواية حفص عن عاصم.

ثانياً: كتب الحديث

- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، الجعفي، الجامع المسند، ت، محمد زهير بن ناصر، ط، 1، (دار طوق النجاة، لا، ب، ت، 1422هـ) .
- الترمذي، محمد بن عيسي بن سورة بن موسي بن الضحاك، المتوفي، 279هـ، سنن الترمذي، ت، بشار عواد معروف، لا، ط، (دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ت، 1998م)
- ابن ماجة أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، المتوفي، 273هـ، سنن أبي ماجة، ت، محمود خليل، لا، ط، (مكتبة أبي المعاطي، لا، ب، لا، ت)
- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، المتوفي، 261،هـ، المسند الصحيح، ت، محمد فؤاد عبد الباقي، لا، ط، (دار أحياء التراث العربي، بيروت لبنان، لا، ت)
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني، المتوفي، 303هـ، السنن الكبرى، ت، حسن عبد المنعم شلبي، ط، 1، (مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ت، 1421هـ، 2001م)

ثالثاً: كتب الفقه الإسلامي:

1. أحمد بالخير، الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة، دراسة حالة البنك الإسلامي لتنمية، جامعة الخضر.

(1) "ال" ، "ابن" ، "أبو" غير معتبرة .

2. أحمد محمد السعد، محاضرات في العقود والتمويل والائتمان في الإسلام، (الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية) 2007م .
3. الأزهري، محمد بن أحمد بن الازهر، الزاهر في غريب الفاظ الشافعي، باب الحوالة والحمالة، لا، ط، (دار الطلائع، لا، ب، لا، ت،)
4. الأصفهاني، مفردات الفاظ القران للراغب الاصفهاني، بتحقيق صفوان عدنان داوودي، طبعة دمشق، وبيروت، ت، 1412هـ، مادة ظلم
5. الباجي ، أبو الوليد سليمان بن خلف، المنتقى شرح الموطأ ط، 1(مطبعة السعادة، مصر، ت، 1332هـ)
6. البدراوي، عبد المنعم البدراوي، النظرية العامة للالتزامات، الاحكام، (ت، 1971م) .
7. بكر ريحان، صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، (عمان، الأردن، 2006م) .
8. أبي بكر، محمد بن عبدالله، تنوير الفكرة بحديث بهز بن حكيم، مطبوعة ضمن مجموع رسائل لابن ناصر الدين، ط، 1 (دار ابن حزم، بيروت، ت، 2001م) .
9. البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين، دقائق أولى النهي لشرح المنهى، المعروف بشرح منتهى الأرادات، بلب، حرم تصرف غاصب، ط، 1 (عالم الكتب، لا، ب، ، ت 1993م)
10. البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين، كشاف القناع عن متن الاقناع، لا، ط، (دار الكتب العلمية، لا، ب، لا) .
11. التونسي، عبد الطيف البشير عبد القادر، المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في البنوك الإسلامية، ورقه مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني،

12. التهانوي، محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لا، ط. (مكتبة البنان، بيروت، ت، 1996م)

13. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس احمد، الاختيارات الفقهية، مطبوعة ضمن الفتاوي الكبرى، باب الحجر، لا، ط (دار المعرفة، بيروت، ت، 1978،).

14. الجحادي، موسى بن احمد بن موسى، الاقناع في فقه الامام احمد بن حنبل، لا ط (دار المعرفة، بيروت، لا ت)

15. الجزري، محيي الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والاثر، لا، ط (المكتبة العلمية، بيروت، ت، 1979م) .

16. الجزيري، عبد الرحمن بن محمد، الفقه على المذاهب الأربعة، ط، 2(دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م)

17. الجنزوري، سعد الجنزوري، الغرامة الجنائية، دراسة مقارنة، لا ط (دار القاهرة، مصر، ت – 1967م) .

18. الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبى بكر، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ط، 1 (دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ت، 1428هـ) .

19. ابن الحاج، أبو عبدالله محمد بن محمد العبدلي، المدخل، باب فصل يتعين عليه إذا أشترى بثمن معلوم، لا، ط (دار التراث، لا، ب، لا، ت،) .

20. الحطاب، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن عبد الرحمن، الكلام في مسائل الالتزام، ط، 1 (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ت، 1984م) .

21. الحموي، احمد بن محمد مكي، غمز عيون البصائر في شرح اشباه النظائر، ط، 1 (دار الكتب العلمية، لا، ب، ت 1985م)

22. الدبيان، أبو عمر دبيان بن محمد، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ط، 2 (مكتبة الملك، الرياض، السعودية، ت، 1432هـ)

23. ابن رشد الحفيد، محمد بن احمد بن محمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، في الباب الثالث في البيوع المنهي عنها، (طبعة مكتبة التجارة الكبرى، مصر، لا، ت) .

24. رفعت السيد العوضي، في الاقتصاد الإسلامي، التوزيع والاستثمار، (رئاسة المحاكم، قطر، 1410هـ) .

25. الرويشد، عبد المحسن سعد الرويشد، الشرط الجزائي في العقود، رسالة دكتوراه، (القاهرة، ت، 1983م)

26. زكريا، ابي الحسين احمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، لا– ط(دار الفكر، لا، ب، ت، 1979م)

27. الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ط، 1 (المطبعة الكبرى، القاهرة، ت، 1313هـ)

28. سلطان، على بن سلطان، محمد أبو الحسن، مرقاة المصابيح شرح مشكاة المصابيح، باب، الإفلاس والنظارة، ط، 1 (دار الفكر، بيروت، ت، 2002م).

29. السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني المصري، لا، ط، (دار احياء التراث العربي، بيروت،)

30. السيوطي، مصطفى بن سعد بن عبده، مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى، ط،2 (المكتب الإسلامي، لا، ب، ت، 1994م)

31. الشافعي، أبوعبدالله محمد بن ادريس، كتام الام، باب التفليس، لا، ط (دار المعرفة، بيروت، ت، 1990م)

32. الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد ، بلغة المسالك لاقرب المسالك، المعروف بحاشية الصاوي، لا، ط (دار المعارف، لا، ت،)

33. طلال أحمد إسماعيل النجار، المضاربة والمشاركة في المصارف الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية بغزة، ت – 2002م بحث في موقع الجامعة بغزة،.

34. عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، قسطنطينية، (ت– 2000م)

35. عبد الرؤوف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ط، 1(المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ت، 1356هـ) _

36. ابن العربي، القاضي محمد بن عبدالله بوبكر بن العربي، عارضة الاحوذي بشرح صحيحه الترمذي، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت،

37. العز بن عبدالسلام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الاحكام في مصالح الانام، (مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة طبعة: جديدة مضبوطة منقحة،1991 م).

38. العسقلاني، احمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، لا، ط (دار المعرفة، بيروت، ت، 1379هـ،)

39. عقون فتيحة، صيغ التمويل، في البنوك الإسلامية ودورها في التمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر. ت، 2009م.

40. علاء الدين، أبو الحسن، الانصاف في معرفة الراجح، ط، 1، (دار احياء التراث العربي، بيروت، ت، 1419هـ)

41. أبو على، محمد سلطان، وهنا خير الدين، أصول الاقتصاد النظرية والتطبيق .

42. الغنيمين، أسامه عدنان عيد، المطل المحرم، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، منشور في موقع الجامعة .

43. أبو الفرج، عبد الرحمن بن احمد بن رجب، القواعد لابن رجب، لا ط (مكتبة نزار، مكة، ت، 1999م) .

44. فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، تبصرة الحكام في أصول الاقضية ومنهج الاحكام، ط 1 (مكتبة الكليات الازهر، ت 1986م)

45. الفيومي، المصباح المنير، في غريب الشرح الكبير، كتاب السين، و أساس البلاغة ص، 432، وتجرير الفاظ التنبيه.

46. ابن قدامة، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد، الشرح الكبير والمطبوع مع المقنع والانصاف، ط 1 (هجر للطباعة، القاهرة، ت 1995م)

47. ابن قدامة، محمد بن احمد، المغني لابن قدامة، فصل بيع العربون، ط، 1 (بيروت، ت، 1984م) .

48. قرار رقم 25، بتاريخ، 1394/8/21هـ، وتمامه في بحوث في الاقتصاد الإسلامي، لعبد الله المنيع.

49. القرطبي أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم فيما أشكل على صحيح الامام مسلم، ت/محيي الدين ديب ميستو وأخرون دار ابن كثير، دمشق – سوريا. ط: الأولى، 1417 هـ - 1996 م

50. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي الجامع لأحكام القرآن ط، 2 (دار الكتب المصرية – القاهرة, ، 1384هـ - 1964 م) /

51. القري، محمد القري، بحث حول عرض مشكلات البنوك الإسلامية، المقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي، في دورته الثانية .

52. الكاساني، على الدين، بدائع الصنائع، في ترتيب الشرائع، لا،ط (دار الكتاب العربي، بيروت، ت، 1982م)

53. ابن كثير، أبو الفداء أسماعيل بن عمر، تفسير القرآن، بلب، 188، ط، 2 (دار الطيبة للنشر، لا، ب، ت، 1999م) .

54. آل الشيخ، محمد بن إبراهيم عب اللطيف، فتاوي ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم، ط، 1 (مطبعة الحكومة، بمكة المكرمة، السعودية، ت، 1399ه) .

55. مالك، مالك ابن انس، المدونة (دار الكتب العلمية، لا ب، ت 1994م)

56. مجلة الاحكام الشرعية على مذهب الامام احمد بن حنبل لأحمد عبد الله القاري، دراسة وتحقيق، عبد الوهاب أبو سليمان ومحمد إبراهيم احمد على، طبع في جده، 1981م، مادة: 1394.

57. مجموعة من المؤلفين، فقه معاملات، موسوعة فقه معاملات، الباب الدين المؤجل،

58. المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس، رواية سحنون بن سعيد عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتقي (مطبعة السعادة، مصر، ت، 1323ه)

59. المرغيناني، ابن الحسن على بن أبي بكر، الهداية شرح بداية المبتدي، كتاب الحجر، باب الحجر، بسبب الدين، لا ، لا، ط (إستنبول، ت، 1985م)

60. المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين، المغرب في تراتيب المغرب ط، 1 (مكتبة أسامه، حلب، ت، 1979م)

61. المغني، محمد موفق الدين، عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المغني لابن قدامة، لا، ط، (مكتبة القاهرة، مصر، ت، 1968م)

62. ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ابن منظور، باب شرط، ط، 1 (دار صادر، بيروت، لا، ت)

63. الموسوعة الفقهية الكويتية، باب الاستدانة، وزارة الأوقاف، ط-2 (دار السلاسل، الكويت، لات)

64. النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن محمد، شرح الكوكب المنير، ط، 2 (مكتبة العبيكان، لا، ب، ت، 1997م)

65. النووي، أبو زكريا يحي بن شرف بن مري، ، كتاب المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، ط، 2 (دار حياة التراث العربي، بيروت، ت، 1392هـ)

66. الهيتمي، احمد بن محمد بن علي بن حجر، الزواجر عن اقتراف الكبائر، ط 1 (دار الفكر، لا، ب، ت 1987م)

67. الوادي، محمود حسين سمحان، المصارف الإسلامية، الأسس النظرية، والتطبيقات العلمية، لا، ط (دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ت، 2007م)

مراجع المواقع عبر الأنترنت

1. حوث في الاقتصاد الإسلامي، لعبدالله المنيع موقع، facebook.ta paylas Twitte da .paylas

2. التعويض عن الضرر الفعلي الناتج عن الديون، ص، 4 مرجع سابق. .https\ www . Google.com\ search .

3. التعويض عن الضرر الادبي للدهمشي، ص 8. والنظرية العامة للالتزام لجميل شرقاوي. ص 484.الموقع \https\ www.google.com\ search.

4. د. حسن عبد الغني أبوغدة، غرامة تأخير وفاء الدين، نشر في الموقع. http:\fidh.islammessage.com\news details. Espy

5. الدكتور، عبد الكريم اللاحم، ، التعويض عن أضرار التقاضي، ص 33، نفس الموقع، .hccps\wwwgooie.com\search

6. السلمي، عبدالله بن ناصر السلمي، المماطلة ومظاهرها في الفقه الإسلامي، نشر في الموقع، http:\fidh.islammessage.com\news details. Espx

7. الضرر الحقيقي الفعلي الناتج عن المماطلة في الديون، ص،3. موقع \ https\ www. \ . Google.com\ search .

8. مجلة المجمع، العدد السادس، ج 1 ص 447، 448. نفس الموقع المذكور. .hccps\wwwgooie.com\search

9. مجلة جامعة عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 5 \ ص 70\ 1413هـ\ الموقع. \https\ www.google.com\ search's .

10. محمد سليمان، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية، خيار الشرط في البيع وتطبيقه في معاملات المصارف الإسلامية، الموقع، .https\wadfeya.com\bookphp?bid=974

فهــرس الآيات

م	جزء الآية	السورة،	رقم الآية	الصفحة
1	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾	البقرة	283	66
2	﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾	البقرة	275	104
3	﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	البقرة	280	24-26-25
4	﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾	النساء	29	32-70
5	﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾	المائدة	95	101
6	﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ البَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُماً ﴾	المائدة	96	101
7	﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	التوبة	91	70
8	﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾	يوسف	55	49
9	﴿ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾	يوسف	72	45-69
10	﴿ قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾	يوسف	66	72
11	﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾	النحل	126	99
12	﴿ يَاأَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾	القصص	26	49

فهرس الأحاديث

ر. م	بداية الحديث	تخريج الحديث	رقم الصفحة
1	«مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»	أخرجه مسلم	44
2	«أرأيتِ لو كان عليها دينٌ، أكنتِ تقضيه؟ قالت: نعم. قال: فدينُ الله أحقُّ بالقضاء ».	أخرجه مسلم	10
3	« لَىُّ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ ».	أخرجه البخاري	61
4	« رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا سَمْحًا إِذَا بَاعَ سَمْحًا إِذَا اشْتَرَى سَمْحًا إِذَا اقْتَضَى »	أخرجه البخاري	37
5	« لاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ»	احرجه احمد بن حنبل	61
6	«فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَوْ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً»	أخرجه البخاري	93
7	«ضالة الإبل المكتومة غرامتها ومثلها معها»	أخرجه أبو داود	102
8	«ألا إن كل ربا في الجاهلية موضوع وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب، وهو موضوع كله»	أخرجه أبو داود	101
9	«وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ غَرَامَةُ مِثْلَيْهِ وَالْعُقُوبَةُ»	أخرجه أبو داود	102
11	« الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ »	احرجه الترمذي	55

فهرس المحتويات

الموضـوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة.	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
ملخص الدراسة	د
الرموز المستخدمة في البحث	و
المقدمة	1
الفصل الأول. مماطلة الديون في المصارف الإسلامية	
المبحث الأول: الديون في المصارف الإسلامية	9
المطلب الأول: مفهوم الديون وأنواعه	9
الفرع الأول: مفهوم الدين.	9
الفرع الثاني: أنواع الديون وخصائصها	11
المطلب الثاني: أسباب نشأة الديون.	13
الفرع الأول: أسباب تعلق الديون بالذمة	13
الفرع الثاني: أسباب الديون في المصارف الإسلامي	16
المبحث الثاني: مفهوم مماطلة الديون وأحكامها وأثارها.	22
المطلب الأول: ماهيه المماطلة وأنواعها.	23
الفرع الأول: مفهوم المطل. .	23
الفرع الثاني: أنوع المطل وخصائصها	24
المطلب الثاني: أسباب المماطلة وأثارها.	33
الفرع الأول: أسباب المطل.	33
الفرع الثاني: لأثار المترتبة على المماطلة.	38
الفصل الثاني: معالجة المماطلة في سداد الديون لدى المصارف الإسلامية	
المبحث الأول: التدابير الاحترازية قبل وقوع المماطلة وأحكامها.	47
المطلب الأول: التدابير الاحترازية التي اتخذتها المصارف الإسلامية في مراحل التعاقد	47
الموضـوع	**رقم الصفحة**

الفرع الثاني: ضمانات احتياطية تسبق التعاقد	48
الفرع الثاني: ضمانات أثناء التعقد عن طريق اشتراطات في العقد	53
المطلب الثاني: الضمانات العينية والشخصية.	66
الفرع الأول: الرهن كضمان مصرفي.	66
الفرع الثاني: الكفالة كضمان مصرفي.	72
المبحث الثاني: معالجة المماطلة بعد وقوعها وأحكامها.	75
المطلب الأول: التعويض عن الضرر الناتج عن المماطلة في الديون	75
الفرع الأول: الضرر الحقيقي المادي أو الفعلي.	76
الفرع الثاني: الضرر الادبي الناتج عن المماطلة	84
المطلب الثاني: الغرامة المالية وحكمها.	93
الفرع الأول: عقوبة الغرامة في المماطلة.	94
الفرع الثاني: عقوبة المماطل بالمال تعوضاً للدائن.	99
الخاتمة	114
المصادر	116